الغانم حضر اجتماع لجنة الشؤون المالية مع غرفة التجارة

الشايع : متفقون مع «الغرفة» على ضرورة مراجعة أسعار البنزين والكهرباء والماء

استعرضت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ما طرحته غرفة تجارة وصناعة الكويت بمشاركة مجموعة من الشخصيات الاقتصادية من رؤى حول معالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل هبوط اسعار النفط وذلك بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

ووصف رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع مع الغرفة بشان معالجة الوضع الاقتصادي في البلاد ب"المثمر" مشيرا الى الاتفاق مع الغرفة على الانتظار لحين تقديم الحكومة لمرئياتها بهذا الشان.

واضاف ان هذا الاتفاق يشمل كذلك توزيع تلك الرؤية الحكومية على الجهات الاقتصادية لرفعها الى الغرفة لابداء الرأي و اي ملاحظات عليها تمهيدا لعرض هذه الملاحظات ان وجدت على اللجنة ومناقشتها مجددا مع الحكومة.

واوضح الشايع ان انجاز الرؤية سيتم خلال الايام القادمة لتكون الأمور واضحة أكثر مضيفا ان القضية ليست مجرد مناقشة الدعم وانما هي رؤية اقتصادية شاملة ومنها كيفية معالجة الهدر في المصروفات الحكومية والايرادات المتوقعة في المستقبل.

وبسؤاله عما اذا كان هناك اتفاق بين اللجنة والغرفة على امر معين بشان معالجة الاختلالات الاقتصادية قال ان "الجميع متفق على ان هناك مشكلة ويجب علاجها ولابد من اجراء اصلاحات اقتصادية باسرع وقت سواء مع استمرار هبوط اسعار البترول أو ارتفاعها وذلك حتى لا نقع في هذه المشكلة مرة أخرى لاسيما واننا مررنا بهذه التجربة عام 1999 عندما هبط سعر برميل النفط الى 8 دولارات".

■ القضية ليست مجرد مناقشة الدعم وإنما هي رؤية اقتصادية شاملة

الغانم أثناء حضوره الاجتماع المشترك بين اللجنة والغرفة

وحول اسعار الطاقة (البنزين والكهرباء والماء) ذكر الشايع ان هذا الامر "لم تتم مناقشته تفصيليا وانما بصورة عامة ولابد من مراجعة الاسعار" مضيفا ان الجميع متفق على ضرورة مراجعة اسعار البنزين والكهرباء والماء. واوضح ان الكويت لاتزال "هي الأقل سعرا" بالمقارنة مع الدول الأخرى مبينا ان ترشيد الاستهلاك ووضع الشرائح ليس هدفا لجباية الأموال من المواطنين.

من جهته قال وزير التجارة والصناعة الأسبق نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان ان اجتماع اللجنة البرلمانية كان "مثمرا للغاية" موضحا ان الغرفة ابدت رأيها بشان الرؤية الاقتصادية لمعالجة الوضع وما سوف تقدمة الحكومة خلال ايام لمجلس الامة بهذا الخصوص.

■ الكويت لاتزال «هي الأقل سعراً» بالمقارنة مع الدول الأخرى

وأضاف الوزان في تصريح مماثل عقب الاجتماع ان رؤية الغرفة تضمت مقارنات بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون وستغافورة مشيرا الى ان هذه الرؤية تحمل اربعة محاور رئيسية حول البنية التحتية والبنية الجمركية وتعديل التشريعات وخاصة قانون الخصخصة واعتماد التكنولوجيا بكافة مؤسسات الدولة.

وأوضح ان هذه المحاور الاربعة تعتبر ركيزت اساسية لوضع البلاد في موقعها "الصحيح" مشددا على ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي في ظل احتلال الكويت المرتبة الاخيرة في شان التبادل التجاري خليجيا.

وحول الاصلاح المالي والاداري شدد على اهمية التطوير عبر إدارة "متمكنة وقادرة" على مواكبة الأفكار وتطوير الاداء المالي والاداري دون هدر للمال العام.

وافاد بان على الحكومة البدء بنفسها في معالجة مكامن الهدر مؤكدا ان على القطاع الخاص المساهمة بمساعدة الدولة في كيفية الوصول الى الهدف المشترك وهو الاصلاح المالي والاداري وكيفية اعادة الزخم للقطاع الخاص وان يكون هو الركيزة الاساسية في هذا الاصلاح.

كما شدد على وجوب قيادة الكويت نحو الريادة في مجال الاقتصاد الحر نظرا لما تملكه من مقومات ابرزها العقول والموقع الاستراتيجي بين دول المنطقة مؤكدا ضرورة تحويل دولة الكويت الى محطة رئيسية في طريق الحرير ومركز مالي وتجاري وخدمي.

واعرب عن تمنياته بان تصل السلطات التشريعية والتنفيذية بمشاركة القطاع الخاص الى صيغة ورؤية اقتصادية مشتركة تحقيقا للاهداف العليا للبلاد داعيا في الوقت نفسه الى "عدم التراجع" عن الاصلاح الاقتصادي حتى مع عودة ارتفاع سعر برميل النفط. وبسؤاله عن القيود التشريعية امام مشاركة القطاع الخاص قال الوزان ان هناك بعض التشريعات المعيقة من ابرزها قانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص "ولم يتم الاستفادة منه طوال هذه السنوات" مشيرا الى البيروقراطية الحكومية التي تعتبر احد العوائق امام المستثمر الأجنبي. وبالاستناد الى دراسة فنية أوضح قائلا "وجدنا ان المعاملة التي تقدم تحتاج الى وقت طويل لإنجازها لا يقل عن ستة أشهر" في حين يمكن انجازها في بلد مثل سنغافورة خلال "عشر دقائق من 35 جهة".

بدوره اكد رئيس لجنة الصناعة والعمل في غرفة التجارة فهد يعقوب الجوعان جاهزية القطاع الخاص في حال رغبة الحكومة التوجه نحو تخصيص المشروعات مشيرا الى ان القطاع الخاص شريك للحكومة في تنفيذ المشاريع منذ الستينيات.

وعبر الجوعان في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة البرلمانية عن تمنيات القطاع الخاص بان يناط به المشاركة بمسؤولية معالجة الاختلالات الاقتصادية في هذه الظروف الصعبة لافتا الى ان الكويت تتوفر على "رؤوس الاموال ومصدره لها لكنها بحاجة الى اتاحة الفرصة لتوجيها للداخل" في الخدمات الصحية والتعليمية والبتروكيماويات.

وقال ان الخصخصة هي طوق النجاة الذي سينعكس ايجابا على المستهلك والمواطن والمستثمر على حد سواء مطالبا الحكومة بالتوجه نحو الانفاق الرأسمالي وليس الاستهلاكي لما فيه من فائده للحركة الاقتصادية.

ولفت الى "تحرك واضح" من قبل مجلس الامة تجاه تعديل بعض التشريعات والقوانين في الفترة الماضية ومنها قانون تنظيم برامج وعمليات التخصيص وكذلك قانون العمل

■ ترشيد الاستهلاك ووضع الشرائح ليس هدفاً لجباية الأموال من المواطنين
■ الوزان : رؤية الغرفة تضمت مقارنات بين الكويت ودول مجلس التعاون وسنغافورة
■ على القطاع الخاص المساهمة بمساعدة الدولة في كيفية الوصول إلى الهدف المشترك
■ المعاملة التي تقدم تحتاج الى وقت طويل لإنجازها لا يقل عن ستة أشهر

استكملت دراسة موضوع مخصصات مرضى العلاج بالخارج

توصية «الصحية» .. 75 ديناراً للمريض و50 للمرافق وتذكرة سفر للمرافق الثاني

اعضاء اللجنة الصحية

فيديو الصحة اثناء الاجتماع

استكملت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية امس دراسة موضوع مخصصات مرضى العلاج بالخارج ورفع توصياتها لمجلس الامة .

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة انتهت من مناقشة موضوع لائحة العلاج بالخارج وسترفع تقريرها في هذا الشأن الأحد المقبل لمجلس الامة ليدرج على جدول الأعمال.

واوضح حماد أن اللجنة بحثت مع وزارة الصحة لائحة العلاج بالخارج وان من ضمن التعديلات على اللائحة التي قدمتها الوزارة بناء على طلب اللجنة هي اذا اوصت اللجنة الطبية التخصصية بعدم الموافقة على ارسال المريض إلى العلاج بالخارج فإنه في هذه الحالة يتم توجيه المريض إلى المركز او المستشفى مع ذكر التوصيات الطبية اللازمة. وتابع قائلا إن التعديل على هذه التوصية في حالة الرفض هو ان يحق للمريض التظلم أمام اللجنة العليا مرة واحدة وتظلم آخر لمقابلة اللجنة.كما ان من ضمن التعديلات على اللائحة انه في حال رفض التظلم يحق للمريض المتقدم للعلاج بالخارج أمام اللجنة التخصصية بعد مرور 3 اشهر من تاريخ الرفض لنفس المرض.

وذكر ان من ضمن التعديلات ان يقوم المريض بإجراءات السفر خلال شهرين من تاريخ اعتماد قرار اللجنة الطبية من وكيل الوزارة ويجب عليه طلب موعد خلال هذه الفترة ويمكن تمديد قرار اللجنة شهرا واحدا في حال تأخر الموعد او استصدار التأشيرة للمريض أو المرافق.

وبين حماد ان من التعديلات اضافة بند جديد وهو إذا تطلبت حالة المريض بقاءه في بلد العلاج لفترة طويلة ففي هذه الحالة إذا مارغب في ترك بلد العلاج لفترة معينة بعد الأذن له من الطبيب المعالج توقف مخصصاته المالية من اول يوم تركه لبلد العلاج لحين عودته لاستكمال علاجه.

■ في حالة الرفض يحق للمريض التظلم أمام اللجنة العليا مرة واحدة
■ يقوم المريض بإجراءات السفر خلال شهرين من تاريخ اعتماد قرار اللجنة الطبية

ومن ضمن التعديلات افاد حماد انها تخص حالات التأهيل الصحي وبعض حالات الأطراف الصناعية على ان لا تتعدى مدة العلاج 3 اشهر . وقال ان من ضمن التعديلات النظر في الحالات الطارئة التي تحدث للمواطن خارج البلاد ودخوله للمستشفى وحاجته للعلاج اكثر من اسبوعين فإن الدولة تتحمل نفقات علاجه.

وقال إن اللجنة اوصت في ختام مناقشتها لهذا الموضوع وقف القرار مجلس الوزراء الأخير بشأن تقنين مصروفات العلاج بالخارج ، مع ضرورة العودة للوضع السابق والذي ينص على ان تكون المخصصات بواقع 75 دينارا للمريض و50 دينارا للمرافق وتذكر سفر للمرافق الثاني.

وأضاف أن اللجنة اوصت بالعودة للوضع السابق بشأن اللائحة الداخلية في العلاج بالخارج طبقا للقرار 152 لسنة 2012 والمتضمن حق المريض في مرافقين اثنين إذا كان المريض اقل من 18 عاما او المرضى المعاقين او النساء او كبار السن.

وقال إن اللجنة حددت اسسا معينة لتعديل اللائحة وهي إعادة النظر في حالات العلاج بالخارج طويلة الامد بحيث تسمح اللائحة للمريض بالعودة إلى الكويت بناء على موافقة خطية من المكتب الصحي دون اشتراط مخاطبة اللجنة العليا ما يعني وقف مخصصات المريض مؤقتا إلى حين عودته مرة أخرى للعلاج . واشار الى ان اللجنة اشترطت في توصياتها ان يكون سفر المرضى ضمن الخطوط الجوية الكويتية وذلك تفعيلا لقرار سابق في هذا الشأن من وزير المالية دعما للناقل الوطني.

وقال إن من هذه الأسس إعطاء الفرصة لمن رفض طلبه بالعلاج بالخارج بأن يأخذ رأيا طبيا من المستشفيات والمراكز الطبية في الخارج وكذلك التزام الوزارة بتحمل كلفة اي زيادة في نفقات العلاج الناتجة اثناء فترة تواجد المريض في المستشفى.

واوضح أن اللجنة اوصت بعدم تطبيق اي قرارات او لوائح جديدة بأثر رجعي على الحالات التي حصلت على موافقة اللجنة العليا . وذكر ان اللجنة دعت إلى توفير بدائل للعلاج بالخارج والعمل على تحويل مستشفى جابر الاحمد مركزا طبيا عالميا ودعمه بالاطباء الاختصاصيين ذوي الكفاءات العليا وان يخصص للكويتيين فقط ، وأن يتضمن المستشفى مراكز طبية في مجال امراض السرطان وزراعة الأعضاء وعلاج العمود الفقري وغيرها من أمراض مستعصية.

«حقوق الإنسان» بحثت مقترح تبادل السجناء

العمر : نعد تقريراً بشأن «الخلوة الشرعية»

اجتماع لجنة حقوق الانسان

كشف رئيس لجنة حقوق الإنسان جمال العمر ان اللجنة ناقشت عدد من الاقتراحات بقوانين بشان مشاكل النزلاء في المؤسسات الإصلاحية

لافتا الى انه تمت مناقشه مقترح الخلوه الشرعيه وان اللجنه بصدد اعداد تقرير بهذا الى المجلس.

واوضح العمر في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنه امس ان اللجنة بحثت مقترح تبادل السجناء وتنفيذ الاتفاقيات الدوليه بشان تنفيذ العقوبه في الدول التي ينتمي لها السجناء.

واضاف : ارتات اللجنة دعوة الإخوة في وزارتي الخارجيه والداخليه لاستكمال مناقشه هذه المناقشات ومن ثم رفع توصيات بتوقيع اتفاقيات مع الدول المعنيه بالمساجين النزلاء في السجون الكويتيه ومن ثم بدء تبادل السجناء لتنفيذ عقوباتهم في بلدانهم.

وقال : كما ناقشت أوضاع المقيمين وخاصة السوريين فيما يخص تلقي العلاج والتعليم مبينا ان اللجنة قررت دعوة وزارة الداخليه لمناقشة الجانب الإنساني لهذه الجاليات المقيمة في الكويت.

اللجنة عقدت اجتماعاً لمناقشة ميزانية الوكالة للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات»: ناقشت ميزانية السنة المالية 2016 - 2017 لـ«كونا»

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا لها ناقشت فيه ميزانية وكالة الأنباء الكويتية للسنة المالية 2016/2017 وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد انه تبين للجنة ما يلي:-

أولا: عدم تسوية الملاحظات المستمرة على الوكالة لسنوات أوضحت اللجنة أن الجهود التي بذلتها (كونا) في تسوية ملاحظاتها الواردة في تقرير ديوان المحاسبة غير كافية إذ لم يتم تسوية إلا 5 ملاحظات فقط في حين ظلت 18 ملاحظة دون تسوية ولم يتخذ فيها أي إجراءات تصحيحية رغم مراسلات ديوان المحاسبة المستمرة.

كما وجهت اللجنة ضرورة زيادة فعالية إدارة التدقيق الداخلي لاسيما وأن (كونا) تعاني ضعفا في نظم رقابتها الداخلية مع العمل على إلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية وهو وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب لكون رئيس مجلس الإدارة الوكالة هو ذاته مديرها العام.

ثانيا: اختلالات في باب المرتبات:

وشددت اللجنة على أهمية ضبط شؤون التوظف وفق القرارات المنظمة لها خاصة وأن ديوان الخدمة المدنية قد افاد بوجود عدد من الأخطاء في تطبيق قرارات صرف البدلات والعلاوات على جداول مرتبات موظفين (كونا) وسبق أن نوه عليها مما أدى إلى تسجيل عدد كبير من المخالفات وترتب عليها صرف مبالغ مالية لغير مستحقيها ويستوجب استردادها وهو ما تؤكده كل من التقارير الرقابية لجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة التي تعج بمخالفات شؤون الموظف بالمخالفة لكل من الضوابط الرقابية وللتحفظات الواردة في ميزانية الوكالة والتي تعتبر جزء من قانون الميزانية.

كما أبدت اللجنة استيائها واستنكارها الشديد لقيام (كونا) ودون موافقة ديوان الخدمة المدنية على استمرارها بإبرام عدد من العقود الخاصة لموظفيها ممن بلغوا نهاية السلم الوظيفي بعد تقديم استقالاتهم ليتم تعيينهم برواتب أعلى ومزايا مالية غير مغطاة قانونا إضافة إلى إفادة اللجنة بإفادات خاطئة حيال هذه الملاحظة من عدم رد ديوان الخدمة المدنية على مخاطبات الوكالة

الصالح يسأل وزراء «الداخلية» و«العدل» و«البلدية» عن المستشارين القانونيين غير الكويتيين

قدم النائب خليل الصالح بسؤال إلى وزراء البلدية والداخلية والعدل مطالبا بتزويده بأسماء جميع المستشارين والباحثين القانونيين غير الكويتيين العاملين في الجهات التابعة لهم.

ودعا الصالح إلى بيان المؤهل الحاصل عليه كل مستشار وباحث وسنة الحصول على المؤهل والجامعة التي حصل منها على المؤهل مع بيان معدل تخرجه وعمره الحالي وعمره عند الاستعانة به.

واستفسر عن آخر وظيفة حكومية عمل بها المستشار والباحث في بلده واخر وظيفة له بالقطاع الخاص في بلده ان وجد وعدد سنوات خبرته خارج الكويت مدعما بما يثبت ذلك وما المهام الموكلة له والمكلف بها حاليا؟

واضاف: ما قيمة عقده وهل يسند له اضافة الى عمله العمل بلجان خاصة؟ فإن كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بالطريقة القانونية التي اجازت ذلك وما المكافأة التي يتقاضاها عن ذلك وهل يوجد من يوكل له العمل في اكثر من لجنة؟و ما المزايا التي يتمتع بها اضافة على مكافاته الشهرية؟